غرفة التجارة والصناعة والزراعة بنغازي

المؤتمر التمهيدي

"السياسات العامة للاقتصاد والاستثمار والتمويل في ليبيا"

تحت شعار

(نحو هويةٍ مستقبليةٍ راسخةٍ للاقتصاد الوطني)

بالتعاون مع

مصرف ليبيا المركزي
Central Bank of Libya
www.centralbankoflibya.org

مركز دراسات القانون والمجتمع

المؤتمر التمهيدي

"السياسات العامة للاقتصاد
والاستثمار والتمويل في ليبيا"

تحت شعار
(نحو هويةٍ مستقبليةٍ راسخةٍ للاقتصاد الوطني)

"التقرير العام للمؤتمر والتوصيات"

الجهات الراعية والمنظمة للمؤتمر إدارياً ومالياً وعلمياً

الحكومة الليبية

غرفة التجارة والصناعة والزراعة

مصرف ليبيا المركزي

مركز الإدارة العامة والتطوير المؤسسي بجامعة بنغازي

مركز دراسات القانون والمجتمع بجامعة بنغازي

أعدَّ هذا التقرير: الدكتور / أنس أبوبكر بعيرة

أولاً-المقدمة :

لم يكن للاقتصاد الليبي مستهدفات واضحة ومحددة طوال العقود الأربعة الماضية، وكانت كل الخطط والبرامج والسياسات المطبقة تفتقر للرؤى والاستراتيجية المناسبة التي يمكن من خلالها متابعة وتقييم السياسات الاقتصادية المطبقة، وتصحيح مسارات الاقتصاد على ضوئها وصولاً إلى تحقيق الغايات والمستهدفات الاقتصادية المنشودة. فلقد تعرض الاقتصاد الليبي لكثيرٍ من التغيرات الهيكلية، والتوجهات الاقتصادية المتباينة ، إذ عُرف الاقتصاد الليبي بتوجهات اشتراكية وشمولية ومختلطة نفُذت من خلالها خطط للتنمية ثلاثية وخماسية، إضافة إلى تخصيص كثيرٍ من الميزانيات العامة السنوية والبرامج التنموية حيث لم تحقق أيٌّ منها الأهداف المرسومة لها، بل إنها قد كرّست كثيراً من المشكلات والسلبيات المتراكمة التي زادت من حِدة وتعقيد الواقع الاقتصادي والتشوهات التي عرفها طيلة العقود الأربعة الماضية. وقد تأثر الاقتصاد الليبي أيضاً بالأدوات التي استُخدمت في إدارة مؤسسات وسياسات قطاعاته عبر السنوات المختلفة .

وللنهوض بالاقتصاد الليبي ؛ يتعين وضع " إطار عام جديد للسياسات العامة الاقتصادية" يكون مؤسساً على فهم وإدراكٍ واضحين لواقع الاقتصاد الليبي وتشخيص عميقٍ للمشكلات التي يعانيها، وينطلق من تقييم ومراجعة للسياسات العامة الاقتصادية السابقة والقائمة والمعتمدة لدى القطاعات والمؤسسات ذات العلاقة بالشأن الاقتصادي، ويكون كل ذلك متوافقاً مع رؤى وتطلعات المجتمع في إطار بناء دولة ليبيا الجديدة.

ثانياً- الأهداف والغايات الأساسية من عقد المؤتمر

تم اتباع عددٍ من الخطوات في هذا المؤتمر للخروج بتوصيات يمكنها أن تساهم بالآتي :

1.تشخيص واقع الاقتصاد الليبيّ وتحديد مقوماته، واستعراض المشكلات الهيكلية والمستجدة التي يعانيها على مستوى الاقتصاد الجزئي والكلي.

2.تحديد المشكلات الاقتصادية القطاعية والنوعية المرتبطة بما يمكن اقتراحه من سياسات اقتصادية . مالية ونقدية وتجارية . وكذلك تلك المشكلات التى تقع معالجتها في إطار السياسات العامة للدولة.

3.استعراض علاقة السياسات العامة الاقتصادية . المالية والنقدية والتجارية- ببعضها ، من حيث أدواتها المختلفة التى يمكن استخدامها في معالجة المشكلات الاقتصادية الكلية بحيث يجري اقتراح السياسة المناسبة التى يمكن أن تستهدف معالجة كل أو بعض من المشكلات الاقتصادية التى يكون تشخيصها وفقاً لطبيعة هذه المشكلات ودرجة تعقيدها، ومن حيث تأثر هذه السياسات بسياسات اقتصادية أخرى ودرجات التكامل والاعتماد والتأثير المتبادل بينها .

4.تحديد أولويات تطبيق هذه السياسات الاقتصادية وفقاً لأهمية وخطورة المشكلات الاقتصادية المستهدفة، ووفقاً لدرجة جاهزية المؤسسات الاقتصادية المعنية بالتنفيذ ، وحسب الموارد والمتطلبات اللازمة لتنفيذ تلك السياسة.

5.وضع إطارٍ زمني لتنفيذ تلك السياسات لكي تمثل سياساتٍ عامة على المدى القصير والمتوسط وعلى المدى الطويل، وليتناسب هذا الإطار الزمني والأهداف الموضوعة المطلوب تحقيقها.

6. المساهمة في اقتراح هويةٍ واضحةٍ ومستقرةٍ للاقتصاد الليبي .

7. إبراز دور القطاع الخاص كشريكٍ أساسي للنهوض بالاقتصاد الوطني.

8. مساهمة المصارف التجارية كشريك استراتيجي في الاستثمار والتنمية.

9.التوجه نحو الشراكة في التمويل ما بين المصارف والقطاع الخاص.

ثالثاً- الأهداف الاستراتيجية للمؤتمر

1.مساعدة صانعي السياسات العامة الاستراتيجية والقرارات التنفيذية .

2.تحديد مؤشرات واتجاهات الاقتصاد والتمويل والاستثمار في ليبيا.

3.تحديد الآثار الاقتصادية والاجتماعية خلال المرحلة المستقبلية.

4.وضع السياسات العامة للقطاع المصرفي لتوطين نهضةٍ اقتصادية واستثمارية.

رابعاً- محاور المؤتمر

1.المساهمة في رسم و تحديد هوية الاقتصاد الليبي باتجاه الاستقرار والوضوح.

2.آفاق وأنواع التمويل ودورها في دعم الاقتصاد الليبي .

3.القوانين والتشريعات المحفزة للاقتصاد الليبي.

4.الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص في النهوض بالاقتصاد الليبي.

5.دور المصارف التجارية في دعم الاستثمار والشراكة مع القطاع الخاص.

خامساً- المستهدفون بالحضور

-رئيس وأعضاء مجلس النواب الليبي.

-رئيس مجلس الوزراء والوزراء ورؤساء الهيئات والوكلاء .

-مدراء الأجهزة والشركات والمؤسسات بالقطاعين العام والخاص.

-عمداء الجامعات وأعضاء هيئة التدريس والأكاديميون والباحثون المختصون.

-رجال الأعمال.

-الغرف التجارية في المدن الليبية.

سادساً- فعاليات افتتاح المؤتمر

افتتح المؤتمر أعماله في صباح يوم السبت 19-11-2022م بقاعة وزارة الاقتصاد ببنغازي وحظي برعاية مباشرة وكاملة من **معالي رئيس مجلس وزراء الحكومة الليبية ووزير الاقتصاد المفوض الأستاذ فتحي علي باشاغا** وحضور السادة الوزراء أعضاء المجلس ، وقد افتتح الرئيس جلسات هذا المؤتمر بكلمة استهلها بشكر غرفة التجارة والزراعة والصناعة ببنغازي على حُسن تنظيم هذا المؤتمر الذي يسلط الضوء على موضوع هو غاية في الأهمية قائلاً أن ليبيا تواجه الآن تحديات جسيمة في ظل ما يشهدة العالم أجمع من أزمات اقتصادية على رأسها إمدادات الطاقة وتحدي مستوى المعيشة وفرص العمل. كذلك التهديدات التي تواجه البنية الاقتصادية الليبية المشوهة بفعل تراكمات الفكر الاشتراكي ومحدودية مصادر الدخل وانعدام الخدمات الذي أنهك معيشة الشعب والذي يتطلع شوقاً لسياساتٍ عامة رشيدة تنهي هذه المعاناة من خلال **إعادة عجلة الاقتصاد الليبي بشراكة حقيقية بين رجال الأعمال والدولة** يعي فيها كل منهم مسوؤليته وامكانياته وواجاباته كطريق أقصرللنهوض بالبلاد حيث رفعت الحكومة منذ اليوم الأول لمهامها شعار " ليبيا للجميع وبالجميع " وهذا يتطلب تظافر كل الجهود والمشاركة الفاعلة في القطاع الخاص في التنمية والتطوير التي تتطلب أدوات من أهمها تحديد الهوية الاقتصادية للدولة الليبية وتناغم التشريعات والقوانين والسياسات العامة للدولة مع هذه الهوية . كذلك توفير الضمانات توفير الضمانات القانونية لرأس المال الخاص من أجل المشاركة والعمل دون تخوف من نزع للملكية أو التأميم أو تغول السلطة العامة للدولة في شؤون أعمال القطاع الخاص . كما أشار رئيس الوزراء إلى القطاع المصرفي في ليبيا هو "شبه معطل" فيما يتعلق بمشاركة القطاع الخاص وتمويل مشاريعه التنمويه وهذا ليس نقداً للقطاع الخاص بقدر ما هو تفهُّم لما يعانيه هذا القطاع من قيود وعراقيل تشريعية وإدارية وفنية للمشاركة الفاعلة في المشاريع . أشار رئيس الوزراء كذلك إلى أن الحكومة تعتقد أن التنمية لن تتحقق باحتكار القطاع العام للتنمية وأنه لا سبيل للتطور والتنمية ورفع مستوى المعيشة والخدمات والاستثمار إلا بمشاركة **فاعلة من القطاع الخاص المحلي** -أولاً ثم الأجنبي-ثانياً بالمشاركة مع الشركات المحلية. وأكد رئيس الوزراء أيضاً أنه يتطلع لسماع كافة الأفكار والآراء والمقترحات من الجمع الكريم نحو غدٍ أفضل ومستقبل واعد تشهد فيه ليبيا قفزة نوعية في اقتصادها ومستوى معيشة مواطنيها وجودة الخدمات وبنيتها التحتية بما يحقق أعلى نسبة من التنمية والازدهار، والحكومة الليبية ستكون على استعداد كامل لدعم ومؤازرة القطاع الخاص وللقناعة الشخصية لحاجة الدولة الليبية إلى ثورة إدارية واقتصادية وتشريعية حتى تنتقل ليبيا إلى مصاف الدول الرائدة على غرار الدول المتقدمة .

ثم تم تقديم عدد من الكلمات **لأعضاء مجلس النواب** وقدمها السيد بدر النحيب –رئيس لجنة الاقتصاد والاستثمار بمجلس النواب الليبي وأكد فيها على الأساس في تطوير الاقتصاد هو التناغم بين قرارات الحكومة الليبية وقرارات مجلس النواب لتشجيع الفرص التصديرية لمواد معينة .

ثم تلا ذلك كلمة السيد صقر بوجواري **عميد بلدية بنغازي** مؤكداً فيها على أهمية هذا المؤتمر وأهدافه في دعم القطاع الخاص والاستثمار وهي من عناصر ومتطلبات الاستقرار العام من خلال رؤية واضحة . وقدم **الأستاذ علي السعيدي وزير الاستثمار** بالحكومة كلمته في افتتاح المؤتمر وأكد على أهمية المؤتمر في رسم سياسات اقتصادية تتحول بالدولة من الاقتصاد الريعي إلى اقتصاد جديد مفتوح وحُر وأن وزارة الاستثمار ستُعد خططاً قصيرة وطويلة لتطوير الاقتصاد وتعدد مصادر الدخل ورفع مستوى المعيشة للمواطن الليبي . وكانت آخر الكلمات الافتتاحية **للأستاذ صالح العبيدي رئيس مجلس إدارة غرفة التجارة والصناعة والزراعة ببنغازي (المنظم الرئيسي للمؤتمر)** والذي شكر جميع الحضور من المسؤولين الرسميين وغرف التجارة والصناعة والزراعة بالمدن الليبية وأكدَّ على الأمل في الخروج بتوصيات من هذا المؤتمر لتحسين وضع الاقتصاد الوطني والاستثمار في ليبيا من خلال اقتراح تعديل وتطوير التشريعات الليبية للسياسات الاقتصادية . وأعلن رئيس الغرفة التجارية عن بداية الجلسات العلمية الأولى والثانية لهذا المؤتمر.

سابعاً- برنامج الجلسات والورقات البحثية المعروضة

أ-الجلسة الأولى للمؤتمر

وقد انعقدت هذه الجلسة برئاسة **د.جازية جبريل اشعيتير عضو هيئة تدريس بكلية القانون ونائب مدير مركز دراسات القانون والمجتمع بجامعة بنغازي** وتناولت الورقات التالية :

الورقة الأولى- كانت من إعداد **الأستاذ امراجع غيث ، وهو عضو مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي وعنوانها : الشراكة بين القطاعين العام والخاص** والتي عرضت المحاور التالية التي ترتبط بالشراكة بين القطاعين العام والخاص كالآتي :

- التعريف بالشراكة بين القطاع العام والخاص وأهميتها.

- خصائص عقد الشراكة والدوافع الي الشراكة بين القطاعين.

- عوامل نجاح الشراكة.

- أنواع وأساليب عقود الشراكة.

- المشروعات الملائمة للشراكة وأمثلة عليها.

- المخاطر المرتبطة بالشراكة وسبل تجنبها.

- مخاوف القطاع الخاص من الشراكة ومقترحات لتحفيف تلك المخاوف.

وقدمت الورقة مُلحقاً لأنواع عقود الشراكة التي تتعدد ما بين البناء والتأجير التمويلي والنقل والتشغيل وغيرها .

أخيراً ؛ قدمت الورقة أهم الخطوات التي يجب اتباعها لإنجاح الشراكة بين القطاع العام والخاص وفق ما يلي :-

1-إصدار التشريعات القوية للشراكة سواء قوانين ولوائح تنظيمية وأدلة عمل بحيث يمكن المحاسبة عند مخالفتها ونظام تحكيم سليم وطرق وإجراءات واضحة لحل الخلافات.

2-تعديل قوانين ولوائح العطاءات بحيث تعطي أكثر رقابة وشفافية واستبعاد أشكال التعاقدات التي تبعث علي الشك مثل "التكليف المباشر".

3-توحيد لجان العطاءات والترسية في كافة المجالات وإيجاد لجنة مراقبة على أعمال لجان العطاءات من ناحية الالتزام بتطبيق تعليمات العطاءات من الإعلان والتقديم والمدد القانونية والترسية والانسحاب وغيره.

4-تحفيز القطاع الخاص بنوع من الإعفاءات الضريبية والميزات التي تشجعه علي الشراكة مع القطاع العام.

5-إنشاء هيئة رقابية للشراكة بين القطاع العام والخاص مهمتها اقتراح التشريعات اللازمة ومراقبة تنفيذ الشراكة وإلى جانب ذلك هناك مؤسسة تنفيذية لتنفيذ إجراءات الشراكة.

6-مشاركة القطاع الخاص في النقاش والاقتراحات في أية قوانين جديدة أو تعديلات قانونية تمُس الأمور الاقتصادية مثل قوانين الضرائب والعمل والجمارك وتشجيع الاستثمار.

7-تمتع المستثمر المحلي بكافة مزايا المستثمر الخارجي.

8-إعطاء الحق في كل من لديه مصلحة في الاعتراض علي نتيجة العطاءات المختلفة في التقدم إلى قاضٍ خاص في هذا الشأن.

9-الشفافية الكاملة في مجال نشر المعلومات عن الشراكات بين القطاع العام والخاص وحقكل مواطن في الوصول إلى المعلومات.

10. إصلاح الموازنة العامة لتستوعب ضمن تقاريرها ووثائق الموازنة العامة كل ما يتعلق بالشراكة مع القطاع الخاص والضمانات والمزايا والمبالغ المتوقع سدادها او قبضها نتيجة لهذه الشراكة.

أما **الورقة الثانية** فقد قسمت إلى جزئين وقدمها كل من د. **علي الشريف ود. أيوب الفارسي** ، وهما **عضوا هيئة تدريس بكلية الاقتصاد بجامعة بنغازي** وكانت الورقة **بعنوان : الهوية الاقتصادية لليبيا : الواقع واستشراف المستقبل .**

لقد طرحت هذه الورقة قضية أن قضية تحديد **هوية الاقتصاد الوطني الليبي** تعتبر قضية هامة في سبيل رسم السياسات الاقتصادية والخطط التنموية المستقبلية ، وأن هذا الأمر يتطلب دراسة حجم الموارد وكيفية تخصيصها من أجل الوصول للأهداف الاقتصادية والتنموية المنشودة . وللوصول لهذه الأهداف ؛ يجب تقييم وتحليل السياسات الاقتصادية وما إذا كانت هذه السياسات تتصف بالكفاءة والرشد في استخدام الموارد المتاحة لحقيق الرفاه الاقتصادي لأفراد المجتمع وفق ما يتمتع به الاقتصاد من إمكانيات ومزايا نسبية .

ويعاني الاقتصاد الليبي من غياب الهوية الاقتصادية التي تتناسب مع ما يملكه من مزايا نسبية في بعض القطاعات ؛ فهو اقتصاد ريعي لا يتمتع بالتنوع ، وهذا الأمر ينطوي على مخاطر الارتهان لقطاع واحد وهو قطاع الطاقة ، ويجعل الاقتصاد عُرضة إلى صدمات تصيب هذا القطاع ، حيث يساهم هذا القطاع بالنسبة الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي ، وهذا على الرغم مما يتمتع به الاقتصاد الليبي من إمكانيات تمكنه من التحول إلى اقتصاد أكثر تنوعاً ، إلا أن السياسات الاقتصادية طيلة العقود الماضية لم توجه لمشاريع إنتاجية توسع من القاعدة الإنتاجية ، وإلى مشاريع تطوير البنية التحتية للاستثمار، في ظل غياب الإرادة السياسية الحقيقية لتحقيق نهضة اقتصادية تتماشى مع هذه الإمكانيات الكبيرة .

بناء على ذلك ؛ ناقشت هذه الدراسة –وعبر تقديم المؤشرات العامة والدالة - هيكل الاقتصاد الليبي وأداء السياسات الاقتصادية النقدية والمالية و التجارية، وواقع الاستثمار ومعوقاته ،وتحديد مدى ملائمة هذه السياسات للأهداف الاقتصادية ومتطلبات تحقيق التنوع الاقتصادي وفق هوية اقتصادية تستند على المزايا النسبية التي تميز الاقتصاد الليبي ، واقتراح رؤية اقتصادية شاملة للنهوض بكافة القطاعات والخروج من سمة الريعية التي عانى منها الاقتصاد طيلة السنوات الماضية وحتى يومنا هذا .

وقد قدمت هذه الدراسة لمحة عن **سياسات التحول لاقتصاد صناعي وخدمي** بالتوازي مع التوسع في قطاع الطاقة والصناعات المرتبطة به لجعل ليبيا مركزاً تجارياً لأفريقيا **وتوطين الصناعات ذات التنافسية العالية** في السوق العالمي ، و استغلال الميزة النسبية لرأس المال والموقع الجغرافي للبلد، إضافة **لتنمية قطاع الزراعة** وفق خططٍ داعمةٍ لتوفير عدد من السلع الأساسية وتلبية الطلب المحلي عليها بما يحقق الاكتفاء الذاتي وتقليل فاتورة الواردات من السلع الزراعية التي يمكن إنتاجها محلياً.

وقد تمثلت أبرز توصيات هذه الورقة <u>فيما يلي</u> :

1-يجب أن تنصَّب تشريعات الدولة في الأجلين المتوسط والطويل على **تنمية الإيرادات العامة غير النفطية** ، بهدف عزل مالية الدولة عن تقلبات قطاع الطاقة الذي يشكل الرافد الأساسي لإيرادات الدولة.

2- يجب على الدولة الليبية **تنويع القاعدة التصديرية** وتقليل الاعتماد على سلع المحروقات ، وذلك من أجل حماية الاقتصاد من أي صدمات قد تحدث في أسواق النفط العالمية. ويكون ذلك من خلال **دعم الصناعات التي تعتمد** على **مدخلات ذات ميزة نسبية في الاقتصاد الليبي** مثل استغلال قطاع النفط في التخصص في **مجال البتروكيماويات** ، واستغلال **الموقع المتميز لليبيا في تجارة العبور**، والاقتصاد الخدمي بالتركيز على مناطق الترانزيت ومناطق التجارة الحرة.

<u>الورقة الثالثة</u>- كانت من إعداد الدكتور سليمان ابراهيم السحاتي ، مدير مركز القانون والمجتمع وعضو هيئة التدريس بجامعة بنغازي وعنوانها : البيئة التشريعية وتحفيز الاقتصاد : الملكية العقارية نموذجاً .

عرضت هذه الورقة تراكمات مشكلة الملكية العقارية في ليبيا من خلال استعراض الواقع القانوني المرتبط بهذه المشكلة وأنها لم تكن مرتبطة باقتصاد حديث يتوفر فيه تشجيع القطاع الخاص وحمايته من ممارسات مثل التأميم . إن النظام المُعزز للملكية العقارية هو أساسٌ لتحفيز الاقتصاد . ومشكلة النظام القانوني الليبي للملكية العقارية أنه يتسم بكونه **"نظام هجين"** حيث مرَّ بفتراتٍ مختلفة من التشريع في العهد الملكي وحتى فترة عهد الجماهيرية (حكم القذافي) الذي صدرت فيه تشريعات قيدت الملكية الفردية الخاصة (كالقانون رقم 4 لسنة 1978م) والتشريعات المتعلقة بملكية الأرض. كما إن المعالجة التي تمت للملكية العقارية فيما بعد عام 2011م لم يتم حسمها بسبب وجود مسائل وآثار لا تتعلق بالتشريع وحده.

وقد تمثلت أبرز توصيات هذه الورقة <u>فيما يلي</u> :

1- التأسيس الدستوري لنظام الملكية العقارية استناداً إلى فهم واضح لدور الدولة والقطاع الخاص .

2- إجراء مراجعة شاملة لتشريعات الملكية العقارية في إطار مراجعةٍ أوسع لمظالم العدالة الانتقالية.

3- أن تتبنى السلطة التشريعية مشروع قانون المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية الذي يضع إطاراً مناسباً حول مظالم الملكية العقارية في إطار العدالة الانتقالية.

<u>الورقة الرابعة</u>- كانت من إعداد الدكتور أنس بعيرة ، مدير مركز أبحاث الإدارة الحكومية العامة والتطوير المؤسسي بجامعة بنغازي وعضو هيئة تدريس بكلية الاقتصاد بجامعة بنغازي وعنوانها : الحاجة إلى التكامل والتناغم بين السياسات الاقتصادية لتنمية دور القطاع الخاص في ليبيا : أهمية الإصلاحات التشريعية:

ناقشت هذه الورقة أهمية دراسة "**الاختيار الاقتصادي العام Public Economic Choice**) من خلال رصد مظاهر وميراث الاختيار العام الاقتصادي الاشتراكي السابق" وفهم أخطائه بغرض بناء وتأسيس "اختيار اقتصادي عام جديد" لليبيا . وركزت الورقة على **أهمية التكامل بين قطاعات السياسات العامة الاقتصادية** (المالية والنقدية والتجارية) إزاء أهداف تنشيط الحركة الاقتصادية وتحفيز التمويل والاستثمار تأسيساً على أرضيةٍ تشريعية سليمة ، حيث تقدم الورقة في بدايتها بعض الأسس التعريفية لمفاهيم وأنواع السياسات العامة الاقتصادية مع التركيز على ركائزها الثلاثة (المالية والنقدية والتجارية) . واستعرضت الورقة في قسمها الأول الحاجة إلى تنظيم التكامل والتناغم بين السياسات العامة الاقتصادية ، ثم انتقلت الورقة بعد ذلك في **الجزء الثاني من القسم الأول** إلى استعراض ما يعرف بـ **(الاختيار العام في السياسات العامة Public Choice)** والذي ينبع منه **الخيار الاقتصادي المصيري** الذي تتبناه إدارة الحكم في الدولة **ويحدد مبكراً المصير والاتجاه** الذي سيسير فيه نمط الاقتصاد ومصير رفاهية الشعوب. وانتقلت الورقة بعد ذلك إلى استعراض **الإصلاحات الاقتصادية** المبنية على **"التراجعات" التي تتم في هذا الاختيار الاقتصادي العام بعد اكتشاف الأخطاء والإخفاقات"** خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية خلال **مشروع 2003-2010م** والذي حاول معالجة **أخطاء الفترة الاشتراكية** للنظام السياسي السابق من خلال **محاولة رسم اختيار عام جديد**. فالهدف من عرض الاختيار العام في

هذه الورقة هو من أجل أن تدرك الحكومة الليبية الحالية الاستفادة من دروس الماضي **لمحاولة الاتفاق على (اختيار اقتصادي عام جديد)** لاقتصاد ليبيا يحدد الهوية المستقرة الدائمة المتفق عليها **وهو ما أشار إليه رئيس الحكومة السيد فتحي باشاغا خلال كلمة الافتتاح بالثورة الإدارية والاقتصادية التي تحدث التحول في معيشة الليبيين وتؤدي للنهضة في الخدمات والتنمية .**

أما **القسم الثاني من هذه الورقة**؛ فقد تم تخصيصه **لتقديم الاعتبارات التشريعية للسياسات الاقتصادية** فالتشريعات هي قواعد بناء المؤسسات أولاً ثم سياساتها الاقتصادية ثانياً و دائماً . وتم عرض التشريعات التي تأسست وصممت بناء على **الاختيار العام الاقتصادي الاشتراكي** وكيفية استمرار وامتداد تأثير تشريعات هذا الاختيار السابق حتى يومنا الراهن . وقد تم **عرض المؤشر العالمي للأثر التشريعي RIA وقوة الدول في ميدان صناعة التشريعات** حيث أن ترتيب ليبيا منخفض جداً على هذا المقياس

أما **الجزء الثاني من القسم الثاني** ؛ فخصص لعرض **خصائص التشريعات الجيدة للسياسات الاقتصادية** حسب اتفاق عددٍ من المنظمات الدولية مع تطبيق هذه المعايير على الحالة الليبية حيث سيتم اقتراح إنشاء جداول مصفوفات متخصصة لكي تمثل **بدايات التفكير الحكومي في ترتيب وتنسيق الإصلاحات التشريعية المأمولة للسياسات الاقتصادية** (من خلال إدراج عينة من التشريعات الاقتصادية الليبية المؤثرة وتناول خصائصها ومدى الإنجاز والإخفاق فيها).

وخصص **الجزء الثالث** إلى اقتراح إدخال **إحدى الآليات** العملية لتعزيز التكامل بين السياسات من خلال القواعد التي تؤسسها (أي التشريعات) وهي **آلية تقييم وتحليل الأثر التنظيمي** (أي أثرها على التطبيق الإداري الحكومي في الواقع) لتشريعات السياسات الاقتصادية والتي يرمز لها مهنياً وعلمياً بالرمز RIA ، والتي تأمل هذه الورقة أن تفتح نقاشاً واسعاً حولها لكي تتبناها الحكومة الليبية ومعها السلطة التشريعية الليبية في شكل وثائق " تقييم حكومية رسمية" للتشريعات السابقة واللاحقة **لكي تبدأ بخلق التكامل والتناغم المنشود بين السياسات الاقتصادية بشكل رسمي دائم.**

ثم تقدم الورقة في الجزء الأخير منها اقتراحات مبدئية لفتح نقاش مهني وعلمي ممنهج حول إصلاح التشريعات الاقتصادية **والانتقال بها إلى خصائص التشريعات الجيدة** والقابلة للتطبيق بدون عوائق باعتبار أن الإصلاح المؤسسي التشريعي هو أساس رسوخ وبناء الهوية الجديدة للاقتصاد الليبي **تأسيساً على " الاختيار الاقتصادي العام الواضح"** .

وقد تجسدت أبرز توصيات هذه الورقة <u>فيما يلي</u> :

1-أن تبادر الحكومة الليبية بقيادة حوار اتفاق مجتمعي عام على الهوية الجديدة للاقتصاد الليبي من خلال مناقشة أفكار **الاختيار العام الاقتصادي الجديد** في ليبيا بين الحكومة والأطراف ذات العلاقة عبر

منتديات ومؤتمرات ومنشورات ، و وهو الاختيار الذي تقترح الورقة أن يميل إلى **نمط اقتصاد السوق الحر الموجه من السوق Market-oriented Economy** بدلاً من الفكر الاشتراكي السابق.

2- نقترح أن تبادر الحكومة الليبية **بإنشاء هيئة عامة لتطوير السياسات العامة** تكون مختصة بتقييم الأثر التطبيقي والتنظيمي للتشريعات الليبية من أجل رفع جودة هذه التشريعات ومنع التصادم والتناقض بين القوانين والقرارات واللوائح حتى يتم ضمان سياسات عامة متكاملة ومتناغمة للتمويل والاستثمار والاقتصاد . ورفع ترتيب ليبيا على المؤشر العالمي لجودة التشريعات وتقييم أثرها Regulatory Impact Assessment –RIA .

ب- **الجلسة الثانية للمؤتمر**

وقد انعقدت هذه الجلسة برئاسة **أ.امراجع غيث عضو مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي** وتناولت الورقات التالية :

الورقة الأولى- كانت من إعداد **الدكتورة جازية شعيتير ، وهي عضو هيئة تدريس وعنوانها : أثر الفساد على البيئة الاستثمارية في ليبيا** والتي عرضت المحاور والأفكار الأساسية التالية:

-يلزم الدولة الليبية أن تفي بالتزاماتها المترتبة على مصادقتها على اتفاقية مكافحة الفساد بالقانون رقم (10) لسنة 2005 م بشأن التصديق على المعاهدات والاتفاقيات والبروتوكولات الدولية المبرمة بين دولة ليبيا والدول الأخرى وفي نطاق المنظمات الإقليمية والدولية وتدخل تعديلات جوهرية على منظومتها التشريعية.

-طلب تعديل يقضي بمد سريان القانون الجنائي الليبي على جرائم الرشوة الدولية التي تقع من الموظفين العموميين الأجانب أو موظفي المؤسسات الدولية إضراراً بمصالح ليبيا أو بمصالح أحد المواطنين الليبيين ومدة الولاية القضائية الليبية لملاحقة مرتكبي هذه الجرائم عند وقوعها في الخارج، ويلزم النص صراحة

على تجريم رشوة الشخص الاعتباري، يلزم النص على سريان نص تجريم الرشوة على أفعال التابعين للقطاع الخاص.

-من الجيد التوسع في العقوبات المالية دون العقوبات السالبة للحرية لأنها أكثر فائدة من حيث معاملتها للجاني بعكس المقصود من الجريمة إلا وهو إثراء الذمة المالية له عقوبة الرشوة، ويجب أن تكون غرامة نسبية مثلاً 30% من قيمة الرشوة ، كما نرى نشر مثل هذه الأحكام كوسيلةٍ رادعةٍ للجاني ولغيره ممن تسول له نفسه الاعتداء على الأموال العامة للدولة.

- التدخل التشريعي السريع لحظر كل تلك الصور الخارجة عن دائرة التجريم، ومنها تجريم تعارض المصالح، وتجريم التلاعب بالدعم الحكومي الذي يحصل عليه البعض لتقديم سلع أو خدمات ويستحوذون من خلاله على أموال الدولة ومن أمثلة ذلك: الاعتمادات والسلع والوقود وغيرها مع ضم شتات كل النصوص المتعلقة بصور جرائم الفساد الواردة في قوانين المتفرقة في تشريع عام تحت مسمى **"قانون مكافحة الفساد "**.

- اعتماد **مبدأ الشفافية** في جهات العمل ومؤسسات الدولة، وهنا يجب التركيز على وجوب إصدار قانون يضمن حق الحصول على المعلومة ليترجم الوعي الدستوري المعبر عنه في مشروع الدستور الليبي 2017 حيث نص في المادة 46 منه على أن تضع الدولة التدابير اللازمة للشفافية وتضمن تلقي المعلومات ونقلها وتبادلها والاطلاع عليها، ومن الجدير أن نذكر بأن الشفافية تنصرف فيما يتعلق بالتشريعات لوضوحها وموضوعيتها واستقرارها ومرونتها وتطورها تبعاً لتغيرات الظروف المحيطة بها السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية أو الثقافية أو التكنولوجية.

- دعوة المشرع الجنائي إلى سنِّ نص **يُجرم "اغتيال الشخصية"** ، ويلزم المشرع الليبي إيجاد نظام لحماية الشهود والمبلغين عن الفساد، كما يلزمه تجريم الاعتداء عليهم ومواجهته بجزاء حقيقي بجناية جسيمة

سواء الاعتداء عليهم بأي وسيلة بما فيها التهديد والترهيب، والإعفاء من العقاب لمن تورط في الفساد ثم بلغ عنه ، وكذلك توفير مكافآت لبعض الشهود.

-نقترح أن يكون هنالك عمل على مسارين متكاملين متلازمين في آنٍ واحد هما: **المعاملة الجزائية للفساد العلاجية والوقائية** وذلك باعتباره وسيلة لمنع العنف الإرهابي ولمنع استمرار الانقسام المؤسسي، **والبرنامج الإصلاحي لمؤسسات الدولة** بعد توحيدها والقضاء على العنف وعلى مظاهر التسلح خارج إطار المؤسسة العسكرية يُعد عاملاً حاسماً في القضاء على الفساد.

-إقرار قانون سلم الرواتب وتحسين المُستوى المعيشي، فلا يلجأ الموظف العام إلى استغلال منصبه بهدف الحصول على المال لتحسين وضعه.

وقد تجسدت أبرز توصيات هذه الورقة فيما يلي :

-توحيد مؤسسات الدولة الليبية لاسيما السيادية والمالية.

-أن تكون مهمة مكافحة الفساد أولوية للقيادات السياسية في ليبيا للخروج من هذا المأزق والعمل على تعزيز مبادئ واجراءات المساءلة والحوكمة والشفافية .

-العمل على الإصلاح المالي داخل المؤسسات المالية والشركات يكون من خلال تفعيل دور الجمعيات العمومية ومجالس الإدارة والجهات والمكاتب الرقابية.

-تحسين السياسات الإدارية وتحديث الجهاز الإداري وزيادة دخول الموظفين ،وتحقيق العدالة الاجتماعية.

-إعمال معايير الجودة وتقويم الأداء في مؤسسات الدولة.

-نشر الدولة التحويلات التي تقدمها الدولة والاعتمادات وإيرادات النفط من خلال المؤسسة الوطنية للنفط ونشر كل المعاملات التعاقدية الاستثمارية بشأن الإعمار والتعمير التابعة للدولة ولكل المنظمات التي تعمل لدعم مؤسسات الدولة "البلديات، الجامعات.. الخ"،

-إصلاح الجمارك وتحسين نظام الضرائب ومنح التقدير الشخصي لجابي الضرائب ومحاولة تبسيط إجراءاتها، وضبط التعاقدات والإفصاح عن الممتلكات. وكل ما سبق من سياسات يجب أن يسري حتى على القطاع الخاص.

-ولعل رفع الدعم عن المحروقات والسلع الأساسية واستبدال دعم نقدي به لمن يستحقه سيمثل سياسة فعالة في الحد من صور كثيرة للفساد.

وعلى **المستوى الإداري** لا بد من:-

-دراسة اللوائح والأنظمة والقرارات لإدخال التعديلات المناسبة عليه و تصميم الإجراءات الإدارية المبسطة والمنجزة لمعاملات المواطنين. كذلك إدخال الميكنة وصولاً للإدارات الإلكترونية والحكومة الذكية. وأيضاً تعزيز النزاهة والأمانة والمسؤولية بين الموظفين العموميين مقرونة باحترام الملاك الوظيفي في المؤسسات الإدارية ونظام الخدمة المدنية .

ينبغي كذلك العمل على تطبيق مدونات أو معايير سلوكية من أجل الأداء الصحيح والمشرف والسليم للوظائف العمومية، ولها ان تسترشد في ذلك بالمدونة الدولية لقواعد سلوك الموظفين العموميين المعتمدة منذ 1996م ، وفرض الرقابة على كبار الموظفين والوزراء والبرلمانيين ومطالبتهم بتقارير دورية عن ممتلكاتهم وما تحت أيديهم من عُهَد .

-مكافحة الفساد في الاقتصاد تتطلب كذلك تفعيل الأجهزة الرقابية الداخلية (مراجع "مراقب" داخلي) والخارجية (مفتش) على المؤسسات الإدارية والمالية ودراسة رواتب العاملين وأجورهم بالدولة وإجراء تعديلات لازمة على درجات الرواتب بما يتناسب مع مستويات المعيشة وظروف السوق من أجل تحقيق الحياة الكريمة للموظفين .

-ينبغي كذلك تفعيل الجزاء الإيجابي من خلال الثواب والمكافأة للموظف النزيه تدعيماً لفكرة التشجيع على النزاهة على المستوى الفردي والجمعي. وهذا الجزاء قد يكون على شكل حوافز أو باعتباره الموظف المثالي في مسابقة دورية . ينبغي ذلك وضع قيود على الهدايا وغيرها من المزايا.

-التحوُّل إلى "الاقتصاد غير النقديّ"، واستخدام نظام الدفع بالبطاقة المصرفية (الكارت البنكي) لتقليل الدفع بالنقد وتكون أغلب المعاملات المالية عن طريق المصارف .

ومن **السياسات الرقابية** لابد من:

- إعادة هيكلة وتفعيل المؤسسات الرقابية والقضائية، كما يجب ضمان استقلاليتها وحرية قراراها من أنواع الإكراه المادي والمعنوي ، وضرورة تطبيق الأحكام الإجرائية والموضوعية الخاصة بمكافحة غسل الأموال. ومن المهم التأكيد على ضرورة توضع لوائح مالية أو إدارية تنظيمية لهيئة مكافحة الفساد وخلق آليات وتطويرها للإبلاغ عن الفساد ومنها خطوط ساخنة محمية لتلقي البلاغات بدون السؤال عن هوية المبلغ.

الورقة الثانية- كانت من إعداد **الدكتور عبد الله علي العبيدي ، وهو عضو هيئة تدريس بكلية القانون وعنوانها : الاستثمار ما بين الاستقرار والقانون** والتي عرضت الآتي:

قدم هذا البحث دراسة حالة عن **واقع قطاع الاستثمار** بصفة عامة في ليبيا والتي تستلزم تكوين رؤية شاملة حول أهدافه وأسباب تطويره ومعوقات قيامه ونجاحه بشكل فعال. في هذا الصدد ينبغي الإلمام بعدة مستويات منها المستوى التشريعي وكذلك المستوى الاقتصادي إل جانب المستوى الاجتماعي. فجميعها متضافرة وتقودنا إلى الوصول لنتائج يمكن البناء عليها لتقييم واقع الاستثمار في ليبيا.

وعند تحليل واقع سياسات الاستثمار يمكن التركيز على ثلاثة نقاط أساسية :

1-أثر الاستقرار السياسي والأمني على قطاع الاستثمار ؛ فبطبيعة الحال لا يمكن تصور وجود استثمار حقيقي دون توفر شروط الاستقرار الأمني والسياسي ؛ فالمشهد الليبي بعد أحداث فبراير 2011م وما لحق به من حروب وانقسام سياسي وإداري لا يمكن أن نتصور معه وجود بيئة مرحبة بنشاط الاستثمار.

2- أثر الاستقرار التشريعي على نشاط الاستثمار ؛ حيث نعتقد بأن قانون الاستثمار الأجنبي قد منح مزايا وإعفاءات جيدة جدا للمستثمر الأجنبي وكذلك المستثمر المحلي في حالة مشاركته له وأضفى مجموعة من الضمانات على العملية الاستثمارية. وصحيحٌ أن هنالك مشكلات على الصعيد التشريعي لكننا نعتقد أنها هي العقبة أمام عدم ولوج الاستثمار الأجنبي للدولة .

3.أثر الاستثمار على الاستقرار السياسي : وهنا يمكن الإشارة إلى أن الاستثمار الذي يحقق انتعاشاً اقتصادياً للدولة بطبيعة الحال سيؤثر على المشهد السياسي إيجابياً ، وذلك من خلال التأثير الواضح للاقتصاد على العملية السياسية . وفي ليبيا ؛ ومنذ اكتشاف النفط دخلت الاستثمارات النفطية الأجنبية وإلى يومنا هذا لا تزال مستمرة نظراً لضمان الربحية وتحقق الفائدة ، كذلك لأن كبرى الشركات المستثمرة لها دول تحميها سياسياً . والحال معكوس فيما يتعلق بالمستثمر الذي لا يحظى بحماية دولته. من هنا يمكن إيجاد التفرقة بين الاستثمارات في القطاعات الحيوية وغيرها من القطاعات غير الأساسية.

وقد تمثلت أبرز توصيات هذه الورقة <u>فيما يلي</u> :

-اتخاذ التدابير التي من شأنها حماية الاستثمار الوطني عند مشاركته للاستثمار الأجنبي .

- وضع الاستثمار - في القطاعات الأساسية والتي تؤثر في الاقتصاد الوطني - ضمن اعتبارات المزايا والإعفاءات .

<u>الورقة الثالثة</u>- كانت من إعداد **الدكتور يونس علي اسعيد ، وهو عضو هيئة تدريس بكلية الاقتصاد –جامعة بنغازي وعميد سابق لكلية الاقتصاد بها وعنوان الورقة : دور المصرف الزراعي في دعم الاقتصاد الوطني (الواقع والطموح)** وتم فيها عرض <u>الآتي</u>:-

يعتبر قطاع الزراعة من أهم القطاعات التي يجب أن تحظى بأهمية خاصة في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وكذلك السياسات الاقتصادية للدولة لما لهذا القطاع من دور في إحداث تغييرات في هيكل الإنتاج والتوزيع والتوظف ، وتحقيق بعض الأهداف الاستراتيجية للدولة وفي مقدمتها الأمن الغذائي بالتالي ؛ استعرضت هذه الورقة مسيرة وواقع أحد المصارف المتخصصة في ليبيا وهو المصرف الزراعي وما يرتبط به من تطورات تشريعية ومالية ومؤشراتٍ انعكست على أدائه طيلة السنوات السابقة من عمر هذه المؤسسة . وبالإطلاع على الإحصاءات الرسمية الليبية ، لاحظنا وجود تدني في مساهمة قطاع الزراعة في الناتج القومي خلال العقد الأخير حيث تراوحت ما بين (0.68%)عام 2008 م ، و(1.06 %) في عام 2009م وهي نسبٌ متدنية جداً ، تعكس مدى ضعف أداء هذا القطاع . وللرفع من أداء هذا القطاع تظهر الحاجة لتوجيه اهتمامٍ أكبر به من قبل صنَّاع القرار السياسي والاقتصادي بوضعه ضمن أولويات الحكومة، حتى يتسنى له الإضطلاع بالدور المنوط به في تحقيق التنمية المستدامة .

ومن خلال دراسة واقع هذه المؤسسة ؛ فإنه يجب القيام بدراسات للجدوى الاقتصادية للمبالغ الممنوحة من المصرف في شكل قروض أو تسهيلات ، والتي تضمن تحقيق الأرباح اللازمة لاسترداد مبلغ التمويل للمصرف ومن ثم للحكومة وفي الفترة المحددة.

-يجب أن يكون من ضمن استراتيجية الحكومة تبني سياسة طويلة الأجل لدعم المصرف الزراعي ، تعمل على النهوض بقطاع الزراعة، وتسهم في تنويع مصادر الدخل القومي ، وتدفع بعجلة التنمية إلى الأمام.

تتجسد التوصيات الأساسية لهذ الدراسة في الآتي :

1-يقترح المؤتمر تقديم الدعم للمصرف الزراعي في شكل زيادة في رأس المال لتعويض انخفاض القيمة الحقيقية لرأس المال بعد تغيير سعر الصرف وانخفاض قيمة الدينار الليبي ، بالإضافة إلى منحه قروضاً مالية تساعده على القيام بمهامه.

2- بالإضافة إلى الأرباح النقدية المحققة من زيادة رأس المال هناك مزايا أخرى ستتحقق جراء ذلك تتمثل فيما يعرف في الأدب الاقتصادي لدراسة الجدوى القومية للمشروعات بالآثار الخارجية EXTERNALITIES والمتمثلة في المنافع الاجتماعية للمشروعات الاقتصادية (التقييم الاقتصادي والاجتماعي للمشروعات) .

3- أن يكون للمصرف الزراعي ثلاثة فروع رئيسية موزعة على الاقاليم التاريخية الليبية الثلاثة بحيث يكون لكل منها استقلالية إدارية ومالية كاملة أو أن يتحول المصرف إلى ثلاثة مصارف زراعية مستقلة حسب المناطق الليبية الثلاثة بما يسهل على الحكومة تبني سياسة طويلة الأجل لدعم المصرف الزراعي تعمل على النهوض بقطاع الزراعة، وتسهم في تنويع مصادر الدخل القومي ، وتدفع بعجلة التنمية إلى الأمام .

الورقة الرابعة- كانت من إعداد **المهندس علي ابحيري ، وهو مديرعام صندوق إعمار بنغازي ودرنة وعنوان الورقة : الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص : الدروس المستفادة دولياً لسن تشريعات في ليبيا** ، وتم قام بعرض الأفكار والتوصيات الأساسية التالية :-

-ليبيا ليست من الدول التي ليس لديها بنية تحتية جيدة، حيث أنها أخفقت وعلى مدى ما يزيد عن أربعة عقودٍ في انشاء مشروعات بنية تحتية يمكنها أن تساهم مساهمة فعالة بتكوين قاعدة متينة لبناء اقتصاد متنوع وقوي يؤدي إلى تحسين الأداء الاقتصادي والخدمي بالدولة الليبية. يرجع السبب الرئيسي لهذا الإخفاق -بالرغم من توفر جميع المقومات الرئيسية للنجاح- **لتبني سياسات واستراتيجيات قاصرة اعتمدت بشكل كامل على القطاع العام وأقصت القطاع الخاص** ولم تمكنه من أداء دوره في المساهمة

ببناء الوطن من خلال سن قوانين هدامة عملت على انهيار القطاع الخاص وبالتالي إقصائه بشكل كامل من المشهد.

-لا يمكن تنفيذ تنمية مستدامة بليبيا بالاعتماد الكلي على القطاع العام ومن خلال تمويل المشروعات من الميزانيات الحكومية ، نظراً لمحدودية موارد الدولة المالية من ناحية ، ثم تدني كفاءة القطاع العام وبيروقراطية إجراءاته من ناحية أخرى ، هذا ناهيك عن الفساد الإداري والمالي بأعمال التعاقدات والمشتريات ومحدودية الكفاءات في ظل بيئة غير منتجة وطاردة.

- لكي تتمكن الدولة الليبية من التخطيط الجيد للوصول إلى تحقيق تنمية مستدامة تؤدي لبناء اقتصاد متنوع ومتين ؛ فإنه من الضروري العمل على **خلق بيئة مناسبة لنمو قطاع خاص** ملتزم وقادر أن يساهم بفاعلية بتمويل وتنفيذ وتشغيل المشروعات طبقا لدراسات جدوى اقتصادية وبيئية و بما يخدم احتياجات وأولويات الدولة الليبية.

وقد تمثلت أبرز توصيات هذه الورقة <u>فيما يلي</u> :

1- تبني استراتيجية للتحول **من "الإنفاق النقدي" إلى "الاستثمار التمويلي"** من خلال تشجيع القطاع الخاص للمساهمة بالتنمية بشكل عام ومشروعات البنية التحتية بشكل خاص.

2- تبني إنشاء **وحدة مركزية تنفيذية للشراكة بين القطاعين العام والخاص** على مستوى الجهاز التنفيذي للدولة والحكومة تكون تابعة إما لوزارة المالية و التخطيط أو وزارة المرافق والأشغال العامة أو لمجلس الوزراء ويتم دعمها بكوادر بشرية مؤهلة لكي تعمل على ضمان نجاح المشروعات .

3- استخدام **نظام الشراكة بشكل تدريجي** والتركيز في البداية على **"مشروعات نموذجية** "مثل مطار أو ميناء ومحطة تحلية ومحطة صرف صحي أو كهرباء أومشروع للطاقات المتجددة.

4- يجب على الدولة وضع أولوياتها لمشاريع البنية التحتية المطلوب تنفيذها بنظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص والإعلان عنها **بشكلٍ شفاف وعادل مع العمل بنظام حوكمة واضح** لضبط جميع أنشطة دورة الحياة الكاملة للمشروعات المستهدفة .

5-إجراء كافة **دراسات الجدوى الاقتصادية والبيئية ودراسة القيمة المضافة** قبل اتخاذ القرار المناسب للتوجه لنظام الشراكة من عدمه لكل مشروع مقترح.

الورقة الخامسة والأخيرة بالمؤتمر- كانت من إعداد **الدكتور علي المحجوب ، وهو رئيس مجلس المنافسة المكلف ، حيث قدم "مداخلة شفوية " أمام المؤتمر حملت عنوان : الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص : الواقع المأمول** ، والتي خلصت إلى **توصية أساسية** مفادها **أن ترعى الحكومة الليبية جهوداً منظمة لرفع الوعي** لدى فئة رجال الأعمال **وإحداث تغيير ثقافي** في سلوك القطاع الخاص.

ثامناً – البيان الختامي للمؤتمر والتوصيات المجمعة من واقع نتائج الورقات العلمية

أنه بتاريخ التاسع عشر من نوفمبر 2022 وبقاعة وزارة الاقتصاد ؛ **وبرعاية وحضور معالي رئيس الحكومة الليبية** وعدد من مسؤولي **السلطتين التشريعية والتنفيذية وبلدية بنغازي** وبتنظيمٍ من **غرفة التجارة والصناعة والزراعة ببنغازي** ، وبرعاية مصرف ليبيا المركزي وبتعاون علمي من **مركزي الإدارة العامة والتطوير المؤسسي ومركز دراسات القانون والمجتمع بجامعة بنغازي** ، انعقد المؤتمر التمهيدي المعنون بـ **السياسات العامة للاقتصاد والاستثمار والتمويل في ليبيا تحت شعار: نحو هوية مستقبليةٍ راسخةٍ للاقتصاد الوطني** وعلى امتداد جلستين علميتين تم خلالهما تقديم ورقات متخصصة عن الموضوع

المطروح و بمشاركات ومداخلات بناءة وإيجابية من الحاضـرين ؛ خلص هذا المؤتمر إلى طرح **التوصيات التالية** : -

1 - يوصي المؤتمر بإجراء تعديلات تشريعية تزيد من فعالية مشاركة القطاع الخاص في تشريعات المصارف و قوانين الضرائب والعمل والجمارك وتشجيع الاستثمار وقانون عمل النظام المالي للدولة الليبية وقانون الإدارة المحلية وكافة القوانين التي سترفقها غرفة التجارة والصناعة والزراعة –بنغازي -والأطراف المرتبطة معها بهذا المؤتمر بشكل مفصل إلى الحكومة الليبية.

2- أن تبادر الحكومة الليبية بإنشاء هيئة عامة لتطوير السياسات العامة والتطوير التشريعي والتنظيمي يتم من خلالها دراسة و تقييم الأثر التطبيقي والتنظيمي للتشريعات الليبية من أجل اقتراح الإصلاح والتطوير التشريعي العاجل القائم على تقييم ورفع جودة تشريعات السياسات العامة ومنع التصادم والتناقض وعدم الاتساق بين القوانين والقرارات واللوائح حتى يتم ضمان سياسات عامة متكاملة ومتناغمة للتمويل والاستثمار والاقتصاد.

3- تحفيز القطاع الخاص بنوع من الإعفاءات الضريبية والميزات التي تشجعه على الشراكة مع القطاع العام.

4- إصدار التشريعات الجيدة والمتقنة والتي تعكس خيار الشراكة بين القطاعين العام والخاص سواء بإصدار القوانين أو القرارات أو اللوائح تنظيمية وأدلة العمل بحيث يمكن المحاسبة عند مخالفتها ونظام تحكيم سليم وطرق وإجراءات واضحة لحل الخلافات . يكون ذلك على وجه التحديد بأن تطلب الحكومة من السلطة التشريعية سنَّ قانون للشراكة بين القطاعين يوفر بيئة مناسبة ومشجعة لتحفيز القطاع الخاص - ذو الكفاءة والقادر- على المساهمة الفعالة في مشروعات البنية التحتية.

5- تعديل قوانين ولوائح العطاءات بحيث تكون قائمة على الرقابة والشفافية فتُستبعد بالتالي أشكال التعاقدات التي تبعث علي الشك مثل "التكليف المباشر".

6- إنشاء هيئة رقابية للشراكة بين القطاع العام والخاص مهمتها اقتراح التشريعات اللازمة ومراقبة تنفيذ الشراكة إلى جانب ذلك هناك المؤسسة أو الوحدة التنفيذية المُشار إليها في التوصية الثامنة.

7- تبني استراتيجية للتحول من الإنفاق النقدي إلى الاستثمار التمويلي من خلال تشجيع القطاع الخاص للمساهمة بالتنمية بشكل عام ومشروعات البنية التحتية بشكل خاص.

8- تبني إنشاء وحدة مركزية تنفيذية للشراكة بين القطاعين العام والخاص على مستوى الجهاز التنفيذي للدولة والحكومة تكون تابعة إما لوزارة المالية و التخطيط أو وزارة المرافق والأشغال العامة أو لمجلس الوزراء ويتم دعمها بكوادر بشرية مؤهلة لكي تعمل على ضمان نجاح المشروعات .

9- استخدام نظام الشراكة بشكل تدريجي والتركيز في البداية على "مشروعات نموذجية "مثل مطار أو ميناء ومحطة تحلية ومحطة صرف صحي أو كهرباء أومشروع للطاقات المتجددة .

10- إصلاح الموازنة العامة لتستوعب ضمن تقاريرها ووثائقها كل ما يتعلق بالشراكة مع القطاع الخاص والضمانات والمزايا والمبالغ المتوقع سدادها أو قبضها نتيجة لهذه الشراكة.

11- يقترح المؤتمر تقديم الدعم للمصرف الزراعي في شكل زيادة في رأس المال لتعويض انخفاض القيمة الحقيقية لرأس المال بعد تغيير سعر الصرف وانخفاض قيمة الدينار الليبي ، بالإضافة إلى منحه قروضاً مالية تساعده على القيام بمهامه.

12- يجب أن تنصَّب كل قوانين الدولة في الأجلين المتوسط والطويل على تنمية الإيرادات العامة غير النفطية ، بهدف عزل مالية الدولة عن تقلبات قطاع الطاقة الذي يشكل الرافد الأساسي لإيرادات الدولة.

13 - يجب على الدولة الليبية تنويع القاعدة التصديرية وتقليل الاعتماد على سلع المحروقات ، وذلك من أجل حماية الاقتصاد من أي صدمات قد تحدث في أسواق النفط العالمية ، ويكون ذلك من خلال دعم الصناعات التي تعتمد على مدخلات ذات ميزة نسبية في الاقتصاد الليبي مثل استغلال قطاع النفط في

التخصص في مجال البتروكيماويات ، واستغلال الموقع المتميز لليبيا في تجارة العبور ، والاقتصاد الخدمي بالتركيز على مناطق الترانزيت ومناطق التجارة الحرة.

14- أن تفي الدولة الليبية بالتزاماتها المترتبة على مصادقتها على اتفاقية مكافحة الفساد بالقانون رقم (10) لسنة 2005م وتدخل تعديلات جوهرية على منظومتها التشريعية بالخصوص.

15- النص صراحة على تجريم رشوة الشخص الاعتباري، و يلزم النص على سريان نص تجريم الرشوة على أفعال التابعين للقطاع الخاص.

16- يلزم اعتماد مبدأ الشفافية في كافة جهات العمل ومؤسسات الدولة.

17-إقرار قانون سلم الرواتب وتحسين المُستوى المعيشي، حتى لا يتم اللجوء إلى استغلال المناصب بهدف الحصول على المال.

18-تفعيل الأجهزة الرقابية الداخلية بمهام : (مراجع "مراقب" داخلي) والخارجية (مفتش) على المؤسسات الإدارية والمالية .

19- تفعيل دور منظمات المجتمع المدني وعلى الأخص المنظمات المهنية المتخصصة في هذا المجال، واعتماد مبدأ التشاركية في جهود مكافحة الفساد ويشمل ذلك قطاع الأعمال والنقابات العمالية أيضاً.

20- رفع الوعي لدى فئة رجال الأعمال وإحداث تغيير ثقافي في سلوك القطاع الخاص .

21- التأسيس الدستوري لنظام الملكية العقارية استناداً إلى فهم واضح لدور الدولة والقطاع الخاص .

22- إجراء مراجعة شاملة لتشريعات الملكية العقارية في إطار مراجعةٍ أوسع لمظالم العدالة الانتقالية.

23- أن تتبنى السلطة التشريعية مشروع قانون المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية الذي يضع إطاراً مناسباً حول مظالم الملكية العقارية في إطار العدالة الانتقالية .

24- تأسيس حوار متوازن بين الأطراف المرتبطة بالقانون رقم 4 لسنة 1978م ومظالمه برعاية مجلس النواب الليبي .

25-إتخاذ التدابير التي من شأنها حماية الاستثمار الوطني عند مشاركته للاستثمار الأجنبي .

26- وضع الاستثمار - في القطاعات الأساسية والتي تؤثر في الاقتصاد الوطني - ضمن اعتبارات المزايا والإعفاءات .

انتهت توصيات المؤتمر التمهيدي للسياسات العامة للاقتصاد والتمويل والاستثمار على أمل اللقاء في محافل مهنية قادمة

وفقنا الله جميعاً لما فيه الصالح الوطني العام .....

-أعدَّ التقرير عضو اللجنة التحضيرية للمؤتمر د.أنس بعيرة بالتعاون والتجميع مع السادة أعضاء اللجنة التحضيرية وإدارة ومستشار عام غرفة التجارة والصناعة والزراعة وتجميع التوصيات من الباحثين المشاركين.